

النظام القانوني لشركة الشخص الواحد ذات
المسؤولية المحدودة
دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريعات العربية
والفرنسية

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، داعياً الله لهما بالرحمة
والمغفرة والجنة يا رب العالمين.
إلى ابنتي الحبيبة وقرّة عيني صبرينال المصرية
الجزائرية، جميلة الجميلات التي تجمع بين سحر
وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة
وعظمة الجسور المعلقة.

المقدمة

تُعد شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة
من أهم المستجدات القانونية في عالم الشركات

التجارية، حيث مثلت نقلة نوعية في الفكر التشريعي من اشتراط التعدد في الشركاء إلى جواز انفراد شخص واحد بتأسيس شركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية معمقة للنظام القانوني لهذه الشركة، مفككاً أركان تكوينها وإدارتها ومسئوليتها، جامعاً بين القواعد القانونية الوضعية في مصر والجزائر وفرنسا والأحكام الشرعية الإسلامية التي تنظم المعاملات المالية. إننا لا نقدم هنا مجرد سرد للنصوص القانونية، بل نحاول فهم الفلسفة التشريعية الكامنة وراء تشريع هذه الشركة، وهي تشجيع الاستثمار الصغير والمتوسط مع حماية الدائنين، مع اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق وأن المال مال الله استخلفنا فيه لنحسن تصرفه. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً معمقاً لنحلل طبيعة الشركة، وذمة الشركة المالية، ومسئولية الشريك الوحيد، وحالات رفع الستار عن الشركة، وصولاً إلى مقارنات تشريعية دقيقة. إن هذا الكتاب هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والمستثمرين مرجعاً شاملاً ينظم هذا القطاع الحيوي بما يحقق العدالة ويشجع على زيادة الأعمال، مؤكداً أن التوازن بين مرونة الاستثمار وضمانات

التعامل هو سر نجاح هذا النموذج الشركاتي.

الفصل الأول

ماهية شركة الشخص الواحد وتعريفها القانوني
شركة الشخص الواحد هي كيان قانوني يتكون من
شريك واحد فقط يتحمل مسؤولية محدودة بقدر حصته
في رأس المال. في هذا الفصل، نحدد الطبيعة
القانونية لهذه الشركة وهل تعتبر استثناءً من القاعدة
التقليدية التي تشترط التعدد. الله شرع التعاقد لتبادل
المنافع، والشركة عقد أو عمل قانوني يهدف للربح.
ندرس الفرق بين شركة الشخص الواحد والمؤسسة
الفردية، حيث تتمتع الأولى بشخصية اعتبارية
مستقلة تماماً. إن التحديد الدقيق للماهية يترتب
عليه تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق، خاصة
في مسائل الذمة المالية والمسؤولية. نناقش التطور
التاريخي لفكرة الشركة الفردية، وكيف انتقلت من
المنع إلى الإجازة لتشجيع الاستثمار الصغير.

الفصل الثاني

التطور التاريخي لتشريع شركة الشخص الواحد
لم تظهر شركة الشخص الواحد فجأة، بل هي نتيجة

تطور طويل في قانون الشركات لمواكبة الواقع الاقتصادي. في هذا الفصل، نستعرض المراحل التاريخية التي مرت بها التشريعات العالمية والعربية. الله خلق الإنسان ومكنه من الابتكار، والتشريع يتطور لمواكبة الابتكار الاقتصادي. ندرس البداية في القانون الفرنسي ثم انتقال الفكرة إلى الدول العربية مثل مصر والجزائر. نناقش الدوافع الاقتصادية التي أدت إلى الاعتراف بهذا النوع من الشركات، مثل حماية المستثمر الفرد من المخاطر غير المحدودة. إن فهم التاريخ يفسر لماذا توجد اختلافات في التنظيم بين الدول، وكيف سعت كل دولة لتحقيق التوازن بين التشجيع والحماية.

الفصل الثالث

الأصل الشرعي لشركة الشخص الواحد يثير وجود شركة بشريك واحد إشكاليات فقهية حول مفهوم الشركة في الإسلام الذي عرف بالشركة بين اثنين فأكثر. في هذا الفصل، نبحث في الحكم الشرعي لشركة الشخص الواحد ومدى توافقها مع الفقه الإسلامي. الله أحل البيع والشركة، والفقهاء المعاصرون يرون جوازها في إطار الشخص الاعتباري.

ندرس الفتاوى الحديثة التي تجيز تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة بشريك واحد كشخص اعتباري مستقل. نناقش الضوابط الشرعية لضمان عدم استخدامها وسيلة للتحايل على الدائنين أو إخفاء الأموال. إن التوافق بين الشكل القانوني والأصل الشرعي يضمن بركة المال وشرعية التعاملات.

الفصل الرابع

شروط تأسيس شركة الشخص الواحد

لتأسيس هذه الشركة يجب استيفاء شروط شكلية وموضوعية محددة بدقة. في هذا الفصل، نحلل شروط التأسيس في القوانين المقارنة. الله أمر بالوفاء بالعقود، وتأسيس الشركة عقد تأسيسي يحتاج لشروط صحة. ندرس شرط الجنسية، والأهلية، وعدم وجود موانع قانونية للشريك الوحيد. نناقش إجراءات التسجيل في السجل التجاري ونشر التأسيس في الجريدة الرسمية. إن الالتزام بشروط التأسيس يضمن نفاذ الشركة ويحميها من البطلان، ويمنحها الحماية القانونية الكاملة كشخص اعتباري مستقل.

الفصل الخامس

رأس المال في شركة الشخص الواحد
يُعد رأس المال الضمانة الأساسية لدائني الشركة،
لذا يشترط القانون حدًّا أدنى له في بعض التشريعات.
في هذا الفصل، ندرس أحكام رأس المال والتقييم
والإيداع. الله جعل المال قياماً للناس، ورأس المال هو
عماد الشركة. ندرس الفرق بين رأس المال النقدي
والعيني، وكيفية تقييم الحصص العينية. نناقش حظر
الاكتتاب العام في هذا النوع من الشركات لطبيعتها
المغلقة. إن تحديد رأس المال بدقة يمنع التلاعب
ويضمن جدية المشروع الاستثماري، ويحمي الدائنين
من الشركات الوهمية ذات رأس المال الصوري.

الفصل السادس

الإدارة في شركة الشخص الواحد
تتميز إدارة شركة الشخص الواحد بالبساطة حيث
يجمع الشريك الوحيد بين ملكية الشركة وإدارتها
غالباً. في هذا الفصل، نحلل نظام الإدارة والصلاحيات
الممنوحة للمدير. الله جعل للإدارة أهلاً، ومدير
الشركة هو المنفذ لإرادة الشريك الوحيد. ندرس حالة
كون الشريك هو المدير نفسه، أو تعيين مدير من الغير.
نناقش حدود سلطة المدير والتزاماته تجاه الشركة

والغير. إن وضوح نظام الإدارة يمنع النزاع الداخلي ويضمن سير العمل بانتظام، ويحدد المسؤولية في حال حدوث أخطاء إدارية.

الفصل السابع

قرارات الشريك الوحيد وتدوينها نظراً لانفراد الشريك بالقرار، يشترط القانون تدوين قراراته في سجل خاص لضمان الرسمية. في هذا الفصل، ندرس الإجراءات الشكلية لقرارات الشريك الوحيد. الله أمر بالكتابة والشهادة لحفظ الحقوق، وتدوين القرارات يوثق الإرادة. ندرس أنواع القرارات العادية وغير العادية، وآثار عدم التدوين على الخصوم. نناقش هل تعتبر القرارات باطلة إذا لم تدون؟ إن التوثيق يحمي الشريك من المسؤولية الشخصية ويثبت تاريخ القرارات في مواجهة الدائنين والإدارة الضريبية.

الفصل الثامن

الذمة المالية المستقلة للشركة تتمتع شركة الشخص الواحد بذمة مالية مستقلة تماماً عن ذمة الشريك الوحيد. في هذا الفصل، نحلل

مبدأ الاستقلال المالي وآثاره القانونية. الله فرق في الذمم، واستقلال الذمة هو جوهر الشخصية الاعتبارية. ندرس كيفية فصل حسابات الشركة عن حسابات الشريك الشخصية. نناقش آثار هذا الاستقلال على التنفيذ الجبري، فلا ينفذ على أموال الشركة لديون الشريك والعكس. إن احترام الاستقلال المالي هو الضمانة الحقيقية للمسؤولية المحدودة، ويمنع اختلاط الأموال الذي يهدد كيان الشركة.

الفصل التاسع

مسؤولية الشريك الوحيد المحدودة
المبدأ الأساسي هو عدم مسؤولية الشريك عن ديون الشركة إلا بقدر حصته. في هذا الفصل، ندرس نطاق المسؤولية المحدودة وضوابطها. الله شرع التكافل، لكن المسؤولية في الشركة محددة بالاتفاق والقانون. ندرس الحالات التي تبقى فيها المسؤولية محدودة حتى في حال الخسائر. نناقش الاستثناءات التي قد تتحول فيها المسؤولية إلى غير محدودة. إن المسؤولية المحدودة هي الحافز الرئيسي للمستثمر، لذا يجب الحفاظ عليها ما لم يوجد تلاعب أو غش.

الفصل العاشر

حالات رفع الستار عن الشركة

في ظروف استثنائية، يجوز للقاضي رفع الستار عن الشخصية الاعتبارية ومساءلة الشريك شخصياً. في هذا الفصل، نحلل نظرية رفع الستار وتطبيقاتها. الله نهى عن الغش والتدليس، ورفع الستار عقاب على إساءة استخدام الشركة. ندرس حالات اختلاط الذمم، ورأس المال الوهمي، واستخدام الشركة لغرض غير مشروع. نناقش عبء الإثبات في دعاوى رفع الستار. إن هذه النظرية هي صمام الأمان لمنع استغلال الشركة ستاراً للاحتيال على الدائنين أو التهرب من الالتزامات القانونية.

الفصل الحادي عشر

نقل حصص شركة الشخص الواحد

يجوز للشريك الوحيد نقل ملكية الشركة للغير، مما ينقل الشركة من شخص واحد لشخص آخر. في هذا الفصل، ندرس إجراءات نقل الحصص والشكلية المطلوبة. الله أحل البيع، ونقل الشركة بيع للكيان القانوني. ندرس ضرورة توثيق نقل الحصص لدى كاتب عدل أو جهة مختصة. نناقش آثار النقل على عقود

الشركة القائمة والتزاماتها. إن تنظيم نقل الحصص
يضمن استقرار المعاملات ويحمي حقوق الدائنين أثناء
فترة الانتقال الملكية.

الفصل الثاني عشر

تحول شركة الشخص الواحد إلى شركات أخرى
قد تتطور الشركة لتصبح متعددة الشركاء أو تتحول
لنوع آخر من الشركات. في هذا الفصل، ندرس إجراءات
التحول القانوني للشركة. الله يسر الأمر لعبادة،
والتحول يسهل نمو الأعمال. ندرس حالة دخول شريك
جديد وتحويل الشركة لشركة ذات مسؤولية محدودة
تقليدية. نناقش الآثار القانونية للتحويل على المسؤولية
والالتزامات السابقة. إن المرونة في التحويل تسمح
للشركة بالنمو دون الحاجة لتصفية الكيان الحالي وبدء
مشروع جديد.

الفصل الثالث عشر

انقضاء شركة الشخص الواحد وأسبابها
تنقضي الشركة بأسباب محددة مثل انتهاء المدة، أو
تحقيق الغرض، أو وفاة الشريك في بعض الحالات. في
هذا الفصل، نحلل أسباب الانقضاء وآثارها. الله قدر

للأشياء آجالاً، والشركة لها عمر افتراضي. ندرس حالة وفاة الشريك الوحيد وهل تنتقل الشركة لورثته أم تنقضي؟ نناقش إجراءات التصفية الاختيارية والإجبارية. إن وضوح أسباب الانقضاء يحمي حقوق الورثة والدائنين ويمنع استمرار شركة بلا مالك فعلي.

الفصل الرابع عشر

إجراءات التصفية وتصفية الحسابات

عند انقضاء الشركة، تدخل في مرحلة التصفية لتسوية التزاماتها وتوزيع أصولها. في هذا الفصل، ندرس دور المصفي وصلاحياته. الله أمر بقضاء الديون، والتصفية هي آلية لذلك. ندرس أولوية السداد بين الدائنين والشريك الوحيد. نناقش مسؤولية المصفي عن الإهمال في التصفية. إن التصفية السليمة تنهي وجود الشركة قانوناً وتبرئ ذمة الشريك من الالتزامات المتبقية بعد سداد الديون.

الفصل الخامس عشر

المقارنة مع المؤسسة الفردية

كثيراً ما يخلط المستثمر بين شركة الشخص الواحد والمؤسسة الفردية. في هذا الفصل، نجري مقارنة

تفصيلية بينهما. الله خلق التنوع في الأنظمة لاختيار الأنسب. ندرس الفرق في المسؤولية، والضرائب، والإجراءات التأسيسية. نناقش مزايا وعيوب كل نموذج للمستثمر الصغير. إن فهم الفروق يساعد المستثمر في اختيار الشكل القانوني الأنسب لطبيعة مشروعه وحجم مخاطره.

الفصل السادس عشر

المقارنة مع شركة ذات المسؤولية المحدودة التقليدية شركة الشخص الواحد هي فرع من عائلة شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة. في هذا الفصل، نقارن بينها وبين الشركة التقليدية متعددة الشركاء. الله جعل للشركة أصولاً، والشخص الواحد استثناء من قاعدة التعدد. ندرس أوجه التشابه في المسؤولية المحدودة والإدارة. نناقش الاختلافات في اتخاذ القرارات والرقابة الداخلية. إن المقارنة تبرز مزايا البساطة في شركة الشخص الواحد مقابل مزايا الرقابة المتبادلة في الشركة التقليدية.

الفصل السابع عشر

النظام القانوني في مصر

يخضع هذا النوع من الشركات لقانون الشركات المصري وتعديلاته الحديثة. في هذا الفصل، نحلل النصوص المصرية المنظمة لشركة الشخص الواحد. الله جعل لكل أمة قانوناً، والقانون المصري استجاب للحاجة الاقتصادية. ندرس شروط التأسيس ورأس المال الأدنى في مصر. نناقش الاجتهاد القضائي المصري في مسائل رفع الستار والمسؤولية. إن الدراسة الدقيقة للنظام المصري تفيد المستثمرين في أكبر سوق عربي.

الفصل الثامن عشر

النظام القانوني في الجزائر

نظم المشرع الجزائري شركة الشخص الواحد ضمن قانون التجارة والشركات التجارية. في هذا الفصل، ندرس الخصوصية الجزائرية في التنظيم. الله جمع بين البلدين روابط اقتصادية، والتشريع المتقارب يسهل الاستثمار. ندرس الإجراءات الإدارية والتجبية في الجزائر. نناقش الحوافز الاستثمارية المقدمة لهذا النوع من الشركات. إن فهم النظام الجزائري يفتح آفاقاً للاستثمار المشترك في السوق المغربية.

الفصل التاسع عشر
النظام القانوني في فرنسا
بما أن القانون الفرنسي هو الأصل، فإن دراسته
ضرورية لفهم الجذور. في هذا الفصل، نحلل نظام
الشركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك واحد في
فرنسا. الله خلق الشعوب لتتعارف، والاستفادة من
التجربة الأصلية مطلوبة. ندرس التطورات الحديثة في
القانون الفرنسي لحماية الدائنين. نناقش تأثير النموذج
الفرنسي على التشريعات العربية. إن المقارنة مع
الأصل تساعد في فهم روح النص وتفسيره بشكل
صحيح في البيئة العربية.

الفصل العشرون
خاتمة نحو تشريع موحد ومستقر
نختم الكتاب بالدعوة إلى توحيد الجهود التشريعية
العربية لتنظيم شركة الشخص الواحد. الله جعل الأمة
الإسلامية أمة واحدة، والتشريع الموحد يعزز التكامل.
نطرح رؤية لقانون تجاري عربي موحد يسهل حركة
الاستثمار. المستقبل لشركة شخص واحد تكون فيها
الإجراءات ميسرة والضمانات كافية. نضع هذا الكتاب
كأمانة علمية تسهم في تطوير قوانين الشركات. الله

ولي التوفيق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن التوازن بين التشجيع والحماية هو سر نجاح هذا النموذج، والقانون هو الميزان الذي يحقق هذا التوازن لضمان رخاء الأمة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في النظام القانوني لشركة الشخص الواحد، ندرك أن هذا النموذج هو أداة حيوية لتنمية الاستثمار الصغير. إن الله سبحانه وتعالى هو الرزاق، والقانون البشري يجب أن ينظم وسائل الكسب بما لا يخالف شرعه. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمستثمرين والمشرعين. إن مستقبل الاقتصاد مرهون بقدرة الأنظمة القانونية على توفير بيئة آمنة ومرنة للأعمال مع الحفاظ على الثوابت الأخلاقية والدينية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية شركة الشخص الواحد وتعريفها القانوني

الفصل الثاني التطور التاريخي لتشريع شركة الشخص
الواحد

الفصل الثالث الأصل الشرعي لشركة الشخص الواحد

الفصل الرابع شروط تأسيس شركة الشخص الواحد

الفصل الخامس رأس المال في شركة الشخص الواحد

الفصل السادس الإدارة في شركة الشخص الواحد

الفصل السابع قرارات الشريك الوحيد وتدوينها

الفصل الثامن الذمة المالية المستقلة للشركة

الفصل التاسع مسؤولية الشريك الوحيد المحدودة

الفصل العاشر حالات رفع الستار عن الشركة

الفصل الحادي عشر نقل حصص شركة الشخص

الواحد

الفصل الثاني عشر تحول شركة الشخص الواحد إلى

شركات أخرى

الفصل الثالث عشر انقضاء شركة الشخص الواحد

وأسبابها

الفصل الرابع عشر إجراءات التصفية وتصفية الحسابات

الفصل الخامس عشر المقارنة مع المؤسسة الفردية

الفصل السادس عشر المقارنة مع شركة ذات

المسؤولية المحدودة التقليدية

الفصل السابع عشر النظام القانوني في مصر

الفصل الثامن عشر النظام القانوني في الجزائر
الفصل التاسع عشر النظام القانوني في فرنسا
الفصل العشرون خاتمة نحو تشريع موحد ومستقر
الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه
تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون
حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف